...فك الارتباط كما حدث مع مصر بالمفهوم الإسرائيلي

ان الشروط الاسرائيليه لمعنى « الحدود الآمنه » مع مصر تصر على التحشدات العسكرية للقوات الهجوميه المصريه ، وتحييد قطاع غزه عسكريا ورفض التواجد العسكري فيه ، وتحريه الملاحه في خليج العقبه والمضائق . ان جميع هذه المطالب قد حققها اتفاقيه فك الارتباط مع مصر التي نجح كيسنجر بواسطتها في عزل امكانيه اي احتمال للحرب . وبالتالي اصبحت المعطفه المحرره بين القوات المصريه والاسرائيليه قادره على امتصاص اي هجوم مصري . ناهيك بتخفيض القوات المصريه على الضفه الشرقيه للقناه . والاستعداد لاعادة فتحها للملاحه . وترميم مدن القناه . وعدم تعهد اسرائيل بانسحاب اخر . واكتفاء محور سحريح روبيني عن الاستعداد للاستمرار في المفاوضات لتنفيذ القرار ٢٤٢ ،وبقاء حقول النفط في سيناء تحت السيطره الاسرائيليه .

وتاتي الاخبار من داخل الاراضي المحتله لتؤكد النمط الذي تشرته «الهدف» منذ غزه والمتعلق باقامة خط تحصينات جديد في منطقة الممرات . فقد ذكرت صحيفة هارتس في ٢٥ — ٢ — ٧٤ « تعاقدت وزاره الدفاع الاسرائيليه في الغزه الاخيرة على اعمال ومواد بناء لخط التحصينات الجديد الذي يعرف بخط الممرات ، بما يساوي ١٢٠ مليون دولار، ويحتمل ان تصل المقاولات الى مبالغ اكبر كثيرا ، ولمقتضيات السرعه اعطيت العطاءات لعده شركات بالاضافه الى سلاح الهندسه في الجيش » .

بعد اتفاقية فك الارتباط مع مصر اصبح المهوم الاسرائيلي لمضمون التسوية اكثر قدرة على الحسم في المفاوضات اللاحقة ، وذلك لغياب الامكانية الفعلية العربيةللتهديد بالحرب او بالعودةالفعلية الى القتال ، وبالتالي لامكانية تصعيد فصائل المقاومه، في حين ان اسرائيل لا تزال تحتل الاراضي العربيه وهذا مما يتيح لها احتمالات اكبر للتحكم بالوضع .

اما مفهوم التسويه الاسرائيليه بالنسبه للاردن . فاهم ما فيه انه يعتبر الضفة الغربيه والاردن مدخلا للتعاون الاقتصادي والاجتماعي مع البلاد العربيه . بالاضافة الى رفض اسرائيل للتواجد العسكري في الضفه العربيه . والى عدم قبولها بوعود او ضمانات دوليه ضد «النشاطات الارهابيه القائمه عند المناطق الحدوديه» « ان تتيح للاسرائيليين التواجد في اريحا او الخليل او نابلس وذلك بسبب الخلفية العاطفيه والتاريخيةللثقافه الاسرائيليه» .

وقد اعادت الانباء عن عقد عدة اجتماعات بين مسؤولين اردنيين واسرائيليين بعد اتفاق فك الارتباط مع مصر ، وذلك للشروع في فك ارتباط القوات على الجبهه الاردنية . وقالت "نيويورك تايمز" ان الملك حسين اقترح ان تنسحب اسرائيل من مواقعها العسكرية على طول نهر الاردن ، مسافة ٥ الى عشرة اميال ، الى الجانب العربي من النهر ، وذلك كخطوة لتسوية النزاع مع اسرائيل ، وقد قدمت تفاصيل المشروع مرفقة بخريطة مفصلة اثناء لقاء كيسنجر وحسين في العقبة في ١٩ كانون الثاني الماضي .

ان اتفاق فك الارتباط مع الاردن لن يتم بالسهولة التي جرى فيها توقيع اتفاق فك الارتباط مع مصر وذلك لتداخل موضوع المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير على هذه الجبهة ، والنزاع مع الملك حسين حول مصير الاراضي الفلسطينية بعد الانسحاب الاسرائيلي . من هنا ظهور دعاة هواة الحديث عن سلطه وطنيه فلسطينيه على الاراضي التي تنسحب منها اسرائيل . وبعيدا عن الدخول في مناقشات حول مصير الصفة والقطاع، فان ميزان القوى الحالي في المنطقة خاصة بعد اقصاء مصر عن الصراع والتحولات اليمينية داخلها ، ان ميزان القوى الحالي الذي سيتم الانسحاب الاسرائيلي على ضوئه (اذا تم الانسحاب الاسرائيلي !)، نقول ان اسرائيل في حال انسحابها ، فانها ستنسحب لاطراف مواصفات في التخطيط الاسرائيلي والتي هي في النهايه :

— المنازل عن الحقوق التاريخيه للشعب الفلسطيني .

— جهة لا يمكنها مواصلة النضال لتهديد امن اسرائيل .

— جهه ملزمة بصيغة معينة بالعلاقات اللاحقه مع الكيان الصهيوني .

ومما لا شك فيه ان مصر ، واسرائيل والولايات المتحدة تريد ان تتحلى المقاومة بهذه المواصفات وذلك لدخولها كجزء ضروري في الصفقه وفي حال « عدم طاعه » المقاومة فان الطرف الاخر — الملك حسين — جاهز ليحل مكان المقاومة والحقيقة ان موقف اللاموقف الذي تتخذه منظمه التحرير الفلسطينية ، والذي يعني في نهاية الامر القبول بما يجري من تسويات سياسية تضمن قبول اسرائيل كجزء لا يتجزأ من المنطقه الامر الذي لم تحصل عليه اسرائيل خلال الفترة بين عامي ١٩٤٨ — ١٩٧٣ ، وخفوت مطالبه الاردن بالضفة الغربية واعترافه بمنظمه التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في مؤتمر لاهور الاسلامي . وما حدث من ضغوطات على النظام من داخل الجيش الاردني ، مؤكد على الاتجاه الاميركي لاغراء المقاومة او قسم منها بدويله على جزء من التراب الفلسطيني في الضفه والقطاع .

اما بالنسبة الى سورية ، فبالاضافة الى الموقف الاسرائيلي الرسمي المعلن من مسالة البقاء في هضبة الجولان ، يطرح مفهوم التسوية الاسرائيلي موضوعا رئيسيا هو اقتسام المياه والسيطرة على منابعها اذ يعتبر « ان خطر تحويل مياه نهر الاردن يعتبر مسالة حياة او موت بالنسبة لاسرائيل ، لذا فعلى اسرائيل ان تبقي رقابتها على هذه المنابع من اجل ازالة اية امكانية لسورية تمكنها من تحويل منابع الاردن ». وهذا يعني ان بقاء اسرائيل في المرتفعات السوريه امر لا يمكن مناقشته من وجهة النظر الاسرائيلية .

ويختتم كتيب « معنى الحدود-الامنة» بالحديث عن حدود اسرائيل الشمالية مع لبنان فيصفها بانها « تعتبر ذات وضع خاص» وتعترف اسرائيل بان هذه الحدود ليست « الحدود الامنه » المطلوبة ولكن الوضع مع لبنان مختلف للغاية «والعلاقات اللبنانيه الاسرائيلية متقدمة نحو السلام اكثر مما هي العلاقات بين اسرائيل واي من الدول العربيه الاخرى ».

وتنشر فيما يلي الترجمه الحرفيه لشروط التسوية الاسرائيلية كما وردت في كتيب « معنى الحدود الامنة » الصادر في تل ابيب .

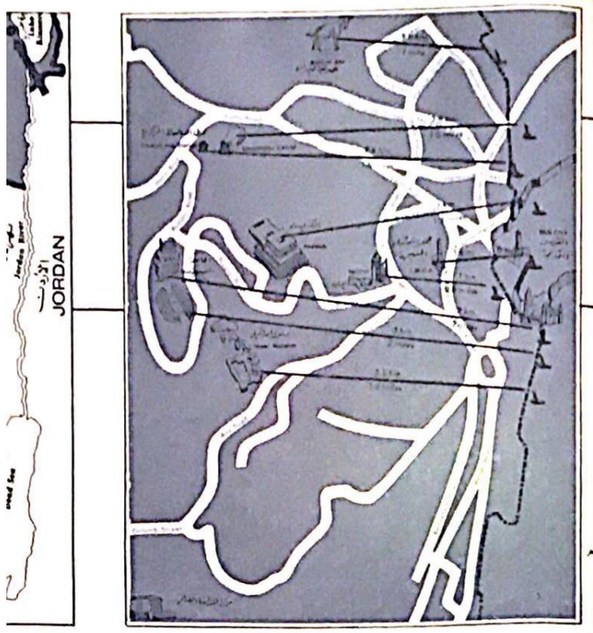

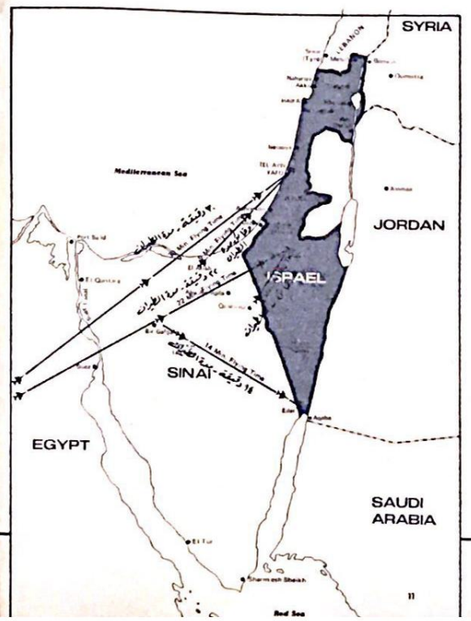

الحاجة الى حدود آمنة

اذا كان لحرب ١٩٧٣ ان تكون اخر حروب اسرائيل فمن الضروري اولا التاكد من ان التسويات التي ستتبعها ستكون على اكبر قدر ممكن من الاستقرار . وفي هذا السبيل من المهم تصفيه كافه المشكلات التي يمكن استباقها . واحدى اهم هذه المشكلات هي مشكله الحدود غير الامنه ، وتحديد هذه الحدود امر سهل للغايه :

● اولا : الحدود غير الامنه هي تلك التي تغري دائما بشن هجمه عسكريه سريعه وسهله . والاغراء قد يكمن في القيام بهجمه عسكريه ساحقه من شانها ان تضع نهايه لاسرائيل بتدميرها تدميرا كاملا او ان تكون هي انجاز جزئي لكنه يحمل مدلولا استراتيجيا وسياسيا ونفسيا ضخما . واغلاق مضائق تيران يقدم لنا نموذجا واضحا لمثل هذا الانجاز الجزئي. ان الحدود الامنه من شانها ان تمنع هذا الخطر عن اسرائيل هي المستقبل وان تمنع مصر والبلدان العربيه الاخرى من محاوله فرضه على اسرائيل .

● ثانيا : الحدود غير الامنه هي تلك التي تظل على طولها نقاط خلاف غير